الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الإثنين
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

JAN 7 1991

## محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

البند ٨٠ من جدول الأعمال : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

البند ٨١ من جدول الأعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.39
27 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57040 ١٨١٨ب(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٧٩ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/45/25 و 366 و 666)

البند ٨٠ من جدول الأعمال : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (A/45/46 و 771 و 303 و 313 و 543 و 163 و 485 و 666 ؛ A/45/336-S/21385 و A/45/598-S/21854)

البند ٨١ من جدول الأعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/45/177 و 303 و 163 و 666 و 696 و Add.1 ؛ A/45/598-S/21854)

١ - السيد طلبة (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) : قال إنه بالرغم من التدابير التي تتخذها بعض الحكومات للحد من التلوث والنفايات فإن اجراءات معالجة أزمة البيئة العالمية هي اجراءات نادرة جدا وتتسم بالتردد الى حد بعيد . وإن تكلفة منع التلوث وتنفيذ السياسات الاحتياطية وتمهيد الطريق للتنمية القابلة للإدامة قد تصل الى مئات البلايين من الدولارات وعلى الحكومات أن تعيد تحديد أولويات الانفاق وأن تسعى الى ايجاد موارد جديدة واضافية . وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ أن يدخل اصلاحات دائمة على الأولويات المتعلقة بالسياسة وأن يحدد تدابير واضحة محددة التكاليف والأهداف والموارد ومحددة المسؤوليات .

٢ - واستطرد قائلا إنه في الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي سبقت مباشرة اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وكلاهما عقد في نيروبي في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أعربت ٨٩ حكومة عن تأييدها التام للمؤتمر . وبعد أربعة أسابيع من المداولات ، طلبت اللجنة التحضيرية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم دعم أو مساهمات تقنية في ١٧ مجالا تتراوح بين مسائل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتثقيف البيئي والجفاف والتصحر . ويستعرض مجلس الإدارة الطلبات حاليا ليحدد ما يمكنه تلبيته منها في إطار الأنشطة الجارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأي الأنشطة يتطلب دعما ماليا

(السيد طلبة)

اضافيا من الميزانية العادية للامم المتحدة . وقد جاء هذا الطلب في وقت تعد فيه الامانة الصغيرة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة للدورة السادسة عشرة لمجلس الإدارة التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٩١ . وبالتالي فإن عدد التقارير التي طلبتها اللجنة التحضيرية من برنامج الامم المتحدة للبيئة لن تكون جاهزة على الارجح إلا للدورة الثالثة للجنة التحضيرية .

٣ - واسترسل قائلا إن تقديم الدعم للجنة التحضيرية تشمله فئة من الفئات العامة الثلاث للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية . أما الفئة الثانية فتشمل طرق ووسائل تعزيز برنامج الامم المتحدة للبيئة والمجلس . وتشمل المقترحات الخاصة بتعزيز دور البرنامج إنشاء مركز للامم المتحدة للمساعدة البيئية العاجلة ونظام للتنبيه المبكر لاخطار التدهور البيئي . أما الفئة الثالثة من القرارات فتعنى بتقديم التوجيه المتعلق بالسياسة لمجالات البرنامج البيئية ذات الاولوية . وفي هذه القرارات رحب مجلس الادارة بالتقدم التاريخي المحرز في الاجتماع الثاني للاطراف في بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفد طبقة الاوزون . وفي ذلك الاجتماع اتفقت الحكومات على تعديل البروتوكول وتعزيزه عن طريق القضاء الفعلي على انتاج واستعمال أشد المواد استنفادا لطبقة الاوزون كما اتفقت على إنشاء صندوق متعدد الاطراف قدره ١٦٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات يزيد الى ٢٤٠ مليون دولار عندما تنضم جميع البلدان النامية الى البروتوكول . وقال إن برنامج الامم المتحدة للبيئة يعمل بتعاون وثيق جدا مع البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يضطلع به البنك من جهود لإنشاء صندوق بيئي عالمي قدره بليون من حقوق السحب الخاصة لبدء التعاون مع البلدان النامية على مواجهة بعض المشاكل البيئية العالمية الاشد خطرا .

٤ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي يواجه قضايا بيئية أخرى كثيرة يتطلب حلها تعاونا وتصميما : فهي تشمل تدابير للتقليل الى أدنى حد من توليد النفايات الخطرة عن طريق تصديق الحكومات العاجل على اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها ، وبدء نفاذها وتكثيف العمل في إعداد صك قانوني دولي بشان التنوع البيولوجي في سياق اجتماعي اقتصادي واتخاذ مسار واضح للعمل في مواجهة أعتى خطر على البيئة وهو تغير المناخ والاحترار العالمي .

(السيد طلبة)

٥ - وأردف قائلا إنه عقب اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٤٤/٢٠٧ أذن مجلس الادارة في دورته الاستثنائية للمدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، بأن يدعو ، بالاشتراك مع الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، الى عقد اجتماع لفريق عامل مفتوح العضوية من ممثلي الحكومات للتحضير لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية اطارية تتعلق بتغير المناخ . وقد عقد اجتماع الفريق العامل في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وحضره أكثر من ١٩٠ ممثلا من ٧٢ حكومة ووافق على ٢٠ توصية ستقدم الى الجمعية العامة للنظر فيها عندما تستعرض طرق ووسائل واجراءات مواصلة عملية التفاوض بشأن المناخ . وقد اعتمد عشرون من هذه التوصيات بتوافق الآراء ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية . أما الفئة الأولى فتعنى بكفالة الصراحة والوضوح والعالمية والشرعية وكذلك الاشتراك الكامل لجميع البلدان . أما الفئة الثانية فتعنى بتنظيم عملية التفاوض ذاتها وتعنى الفئة الثالثة من التوصيات بدور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عملية التفاوض .

٦ - السيد سترونغ (الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) : قدم تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن دورتها الموضوعية الاولى ، المعقودة في نيروبي في الفترة من ٦ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ (A/45/46) . وأثنى على جميع الذين ساعدوا على نجاح الدورة لا سيما مجموعة الـ ٧٧ بالرغم من أن الصعوبات المالية قد حالت دون تمثيل المجموعة تمثيلا كاملا . وفي ذلك الصدد فإن قرار استخدام موارد من صندوق التبرعات للمؤتمر لتمويل سفر ممثلي أقل البلدان نموا وبدل اقامتهم اليومي قد أولى أهمية خاصة الى ضرورة توجيه التبرعات الاضافية الى الصندوق .

٧ - واستطرد قائلا إن أهمية المؤتمر وعملية التحضير له يعززها قرار اللجنة التحضيرية بوصية الجمعية العامة بأن يكون التمثيل في المؤتمر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات . وقد كان من المواضيع التي لها أولوية في المداولات الحاجة الى ادماج العلاقة بين البيئة والتنمية في كل جانب من جوانب الأعمال التحضيرية للمؤتمر وأن الوثائق لا تعكس حتى الآن بصورة كاملة تلك الحاجة . وقد جرى التشديد على الصلة بين الفقر والتدهور البيئي وقد حصلت الأمانة على توجيه قيّم في عملها المتعلق بالقضايا الرئيسية الشاملة للاقتطاعات مثل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمؤسسات .

(السيد سترونغ)

٨ - ومضى قائلا إن اللجنة التحضيرية قد وافقت لدى النظر في المدخلات المتوقعة من المؤتمر على أن يستمر العمل في المجالات التالية : التفاوض بشأن الاتفاقيات المقرر التوقيع عليها في المؤتمر ؛ وإعداد "ميثاق للأرض" أو إعلان يوضح المبادئ الاساسية لسلوك الشعوب والامم بعضها نحو بعض ونحو الارض بغية كفالة مستقبل مشترك قابل للإدامة ؛ ووضع برنامج للعمل - "البرنامج ٢١" - يبين تدابير ملموسة لتنفيذ تلك المبادئ لما بعد المؤتمر ومستهل القرن الحادي والعشرين . وسيتطلب تنفيذ ذلك البرنامج موارد مالية ، ونقل التكنولوجيا ، ووضع تدابير لتعزيز المؤسسات الحالية ، لاسيما برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وكذلك التنسيق بين الوكالات الإنمائية . ونظرا الى إنه لم يبق غير عام ونصف العام حتى يُعقد المؤتمر فإن انجاز العمل التحضيري يشكل تحديا ضخما لاسيما وأن الموضوع الذي سيتناوله المؤتمر موضوع واسع النطاق .

٩ - واسترسل قائلا إنه على ثقة من أن هذا التحدي يمكن مواجهته وإن كان يُطلب من جميع الاطراف تعاونها والتزامها الكاملان . وأضاف أن اللجنة التحضيرية قد عهدت ببعض المهام الى أمانة المؤتمر ووجهت عدة طلبات الى وكالات ومنظمات وبرامج مختلفة داخل منظومة الامم المتحدة . وقال إن التعاون الذي أبدته تلك الهيئات بالرغم من كثرة الطلبات كان مشجعا له . كما سرَّه الاهتمام الذي أبدته بالمؤتمر المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الاخرى ، كما سرَّه الاستعداد للمساهمة في الاعمال التحضيرية وقرار اللجنة التحضيرية تيسير اشتراك المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية .

١٠ - وتابع حديثه قائلا إن أمانة المؤتمر قد سعت الى إشراك مؤسسات أخرى في منظومة الامم المتحدة في أعمالها الفنية . ويجري أيضا بذل جهود خاصة لتأمين الاشتراك الكامل لخبراء ومؤسسات من البلدان النامية في أعمال الامانة ، حيث أن من الضروري أن تنعكس اهتمامات وخبرة ومناظير تلك البلدان في المؤتمر .

١١ - وأردف قائلا إن الدعم الذي يجري تعبئته لمساعدة البلدان النامية على التحضير للمؤتمر على المستوى الوطني وإشراك مؤسساتها وخبرائها في تلك العملية المقصود منه أيضا تنمية القدرات المهنية والمؤسسية التي ستحتاجها هذه البلدان لتنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر . وفي الحقيقة أن بناء القدرة هو واحد من أهم مجالات مساعدة المؤتمر للبلدان النامية . وقال إنه يعطي أيضا أولوية عالية

(السيد سترونغ)

لتقديم الدعم للبلدان النامية في إعداد تقاريرها الوطنية . وتتعاون الأمانة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالمبادئ التوجيهية للجنة التحضيرية من أجل توفير هذه المساعدة . ومن المفيد في هذا الصدد أن ممثلي برنامج الأمم المتحدة المقيمين يعملون أيضا كممثلين لأمانة المؤتمر في البلدان المكلفين بالعمل فيها .

١٢ - ومضى قائلا إن الأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي هي أيضا ذات أهمية كبيرة . فقد عقدت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ اجتماعا اقليميا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تمخض عن وضع خطة عمل اقليمية وعدد من المقترحات والتوصيات الهامة الأخرى للمؤتمر . ومن المقرر عقد مؤتمر اقليمي خاص في بانكوك في أوائل عام ١٩٩١ . وسيُعقد مؤتمر مماثل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مدينة المكسيك في آذار/مارس ١٩٩١ وسيستفيد من النتائج الناجحة التي أسفر عنها المؤتمر الوزاري الاقليمي الأخير الذي اعتمد خطة عمل لتلك المنطقة . وفي افريقيا سيُعقد اجتماع وزاري في القاهرة في آذار/مارس - أو نيسان/ابريل ١٩٩١ بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، عقب اجتماع تحضيري يعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في باماكو ، مالي . وتعمل أمانة المؤتمر بتعاون وثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى لتأمين اشتراكها الكامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

١٣ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ هو القضية البيئية الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي . وقد وفّر تقرير التقييم الأول للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ونتائج المؤتمر الثاني للمناخ العالمي أساسا يبشر بالخير لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية للمناخ أعرب عن أمله في أن تكون جاهزة للتوقيع أثناء المؤتمر . وقال إنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق دقيق بين المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية وغيرها مما سيتم التوقيع عليه في المؤتمر وبين الجوانب الأخرى للعملية التحضيرية ، وينبغي للجنة التحضيرية أن تتمكن من تقديم التوجيه في ذلك الصدد .

١٤ - وأردف قائلا إنه في حين أن برنامج عمل أمانة المؤتمر هو برنامج طموح فهو على قناعة بأنه لو كان هذا البرنامج دون ذلك لن يكون بوسعه تحقيق أهداف المؤتمر المبينة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ أو توقعات المجتمع الدولي . ومن الواضح أن تنفيذ البرنامج سيتطلب موارد أكثر مما اعتمدته الجمعية العامة بعد الاجتماع التنظيمي للجنة التحضيرية . فعلى سبيل المثال ، لم يُدرج بالميزانية للأمانة إلا ٢٠

(السيد سترونغ)

وظيفة من الفئة الفنية سيتم توزيعها فيما بين جنيف ونيويورك ونيروبي . وأعرب عن اعتقاده بأن الملاك الاساسي ، يكمله موظفون وخبراء معارون تمول تكاليفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية ، سيكون قادرا على الاضطلاع بالعمل الاساسي للامانة . ومع ذلك فإنه لن يتيسر تنفيذ بعض القرارات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية تنفيذا كاملا بدون مواد اضافية . فعلى سبيل المثال ، سيتطلب إعداد تقارير بشأن مواضيع مثل الحراجة ومحاسبة التكاليف البيئية خدمات متخصصين . وفضلا عن ذلك ، يتعين على اللجنة التحضيرية أيضا انشاء فريقها العامل الثالث الذي سيقوم باستعراض المسائل القانونية والمؤسسية وغيرها من المسائل ذات الصلة . وأخيرا فلا يزال هناك ثلاث دورات للجنة التحضيرية من المقرر عقدها لا يفصل بينها سوى شهور قلائل وسيجري فيها النظر في مجموعة متنوعة من القضايا . ومن الطبيعي أن تُلتمس الاموال الإضافية اللازمة من الميزانية العادية ولكنه بالنظر الى الضغوط الشديدة الحالية على الميزانية ، تسعى أمانة المؤتمر الى تلبية هذه الاحتياجات من المساهمات الخارجة عن الميزانية . وقد كانت استجابة الحكومات والمؤسسات لطلب توفير هذه الموارد مشجعة إذ بلغ مجموعها حوالي ٦ ملايين دولار حتى الآن . وسيُستخدم جزء من هذه الأموال ، بعد موافقة المانحين ، في إنشاء عدد من الوظائف من الفئة الفنية ومن مستويات الدعم حتى يمكن تنفيذ الانشطة التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية دون تأخير .

١٥ - وتابع حديثه قائلا إن أمانة المؤتمر لا بد أن تراعي قدرا كبيرا من المرونة في وزع مواردها المحدودة من الموظفين . وينبغي توفير موارد كافية لتغطية خدمات الخبراء الاستشاريين وكبار المستشارين . كذلك فإنه نظرا لان وثائق المؤتمر يتعين إعدادها فيما بين دورات اللجنة التحضيرية فإنه لا يمكن للامانة أن تعتمد على قنوات المراسلة العادية للحصول على المدخلات اللازمة لإعداد الوثائق بل يتعين عليها استخدام الوسائل الالكترونية وإيفاد الموظفين إلى اجتماعات الوكالات المختلفة أو دعوة ممثلين للوكالات للاشتراك في اجتماعات أفرقة العمل في جنيف . وسيتم التماس مبالغ إضافية من الميزانية العادية لهذه الانشطة . وقال إن الاحتياجات الإضافية قد أدرجت في التقديرات المنقحة التي يقوم بتقديمها إلى الجمعية العامة تحت باب الميزانية المتصل بالمؤتمر . وأعرب عن أمله في أن تقر اللجنة الثانية هذه الطلبات وشكر الحكومات التي قدمت مساهمات سخية أو تعهدت بتقديمها ، وقال إنه بالنظر إلى أن الاعمال التحضيرية الحالية هي أكثر الاعمال استعجالا من حيث الاحتياجات من الموارد فقد حث جميع الوفود التي يمكنها تقديم مساعدات سخية عاجلة على أن تفعل ذلك .

(السيد سترونغ)

١٦ - واسترسل قائلا إن تدبير الموظفين لأمانة المؤتمر قد اكتمل تقريبا . فقد أعار كل من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفا أقدم ، كما تعتزم مؤسسات أخرى عديدة في المنظومة أن تحذو نفس الحذو . وأضاف أن الفريق الذي أنشئ ملائم بصورة غير عادية . وأعرب عن سروره أيضا للتقدم الذي أحرزته حكومة البرازيل في اتخاذ الترتيبات لعقد المؤتمر في ريو دي جانيرو .

١٧ - السيد أوباسي (الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) : أبلغ اللجنة بالإجراءات المتخذة استجابة للطلبات المعرب عنها في قرارات الجمعية العامة ٥٣/٤٣ و ٢٠٦/٤٤ و ٢٠٧/٤٤ بشأن موضوع المناخ . وقال إن مسؤولية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية هي تيسير وتنسيق الجهود الدولية المضطلع بها في شبكات البحث والرصد بغرض فهم التغييرات التي تحصل في الغلاف الجوي للأرض ومناخها وقياس تلك التغيرات وذلك بالدرجة الأولى عن طريق برنامج المناخ العالمي الذي بدأ في عام ١٩٧٩ بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لها والمجلس الدولي للاتحادات العلمية .

١٨ - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة العلمية الدولية المتصلة بالمناخ فقد اضطلعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتقييمات دورية ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، للمعرفة العلمية الحالية بشأن المناخ وآثاره المتعلقة بالسياسة ، وقد أفضى أول تقييم من هذه التقييمات ، الذي أشارت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٤٣ ، الى قيام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، في عام ١٩٨٨ . وقد أنجز تقرير التقييم الأول الذي أعده الفريق في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقد تجاوز الفريق مجال العلوم الطبيعية ليقدم تقريرا عن الآثار المحتملة للتغير في المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر على النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادات الوطنية . كما قام بتحليل خيارات السياسة من أجل الحد من خطر التركيزات المتزايدة لغازات الاحتباس الحراري المولّدة عن الأنشطة المضطلع بها في قطاعات الطاقة والحراجة وغير ذلك من التأثيرات التي يحدثها الإنسان . كما حدد الفريق عناصر لإدراجها في الاتفاقية الدولية للمناخ التي يحتمل إعدادها في المستقبل .

(السيد أوباسي)

١٩ - وأردف قائلا إن أحدث تقييم لمسائل المناخ وأثرها بالنسبة للسياسة العامة يمكن الرجوع إليه في البيان الختامي للدورة العلمية/التقنية للمؤتمر الثاني للمناخ العالمي (A/44/696/Add.1 ، المرفق الثاني) . وأضاف أن العلماء المشتركين في الدورة قد وافقوا على أن تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يعكس توافق الآراء الدولي بشأن الفهم العلمي للتغير في المناخ . كما أنهم استعرضوا منجزات عمليات برنامج المناخ العالمي وخلصوا إلى عدد من النتائج .

٢٠ - واستطرد قائلا إنه ، بادئ ذي بدء ، قد برز توافق آراء علمي على أنه ما لم تتخذ إجراءات لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (المشار إليها بوصفها سيناريو "الانبعاثات حسب المعدلات المعتادة") . فسيحدث الاحترار العالمي على مدى القرن التالي بمعدل لم يسبق له مثيل في الـ ١٠ ٠٠٠ سنة الماضية ، مصحوبا بارتفاع في متوسط مستوى سطح البحر بما يتراوح بين ٣٠ سنتيمترا و ١٠٠ سنتيمتر . إلا أنه ما زال هناك عدم يقين بشأن توقيت التغير في المناخ ومقداره وأنماطه الإقليمية . ثم تطرق المؤتمر لمسألة استخدام المعلومات المتعلقة بالمناخ في مساعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة ، وتحديد الأولويات لنظم البحث والرصد المعززة ، والحاجة إلى المعلومات العامة وبعض المسائل المحددة التي ترد مناقشتها في الجزء الثاني من بيان المؤتمر .

٢١ - ووجه الانتباه على وجه الخصوص إلى خمس توصيات من التوصيات التي قدمها المشتركون في المؤتمر . وقال إنه يجب اتخاذ الخطوات على المستويين الوطني والإقليمي للحد من مصادر غازات الاحتباس الحراري كما أنه ينبغي التفاوض بشأن اتفاقية عالمية عن تغير المناخ وما يتصل بها من صكوك قانونية . كما ينبغي تقليل الكميات المنبعثة من ثاني أكسيد الكربون في جميع البلدان بالنظر إلى وجود أساليب للقيام بذلك ممكنة تقنيا وفعالة من حيث التكلفة . وقال إن عدم اليقين العلمي لا يمكن تضييق نطاقه إلا من خلال البحث في المجالات ذات الأولوية التي حددها الفريق . وهناك حاجة ملحة لإنشاء نظام لرصد المناخ العالمي يُبنى على أساس نظام الرصد العالمي للرصد الجوي العالمي وشبكة الخدمات العالمية المتكاملة المتعلقة بالمحيطات ونظم الرصد الحكومية وغيرها من نظم الرصد مثل نظام الرصد الجوي العالمي . وأخيرا فإنه يتحتم أن يكون هناك تدفق هائل ومستمر للخبرة العلمية

(السيد أوباسي)

والتكنولوجية نحو تنمية الموارد الفكرية والقدرة التقنية والمؤسسية للبلدان النامية ، كما يتحتم توفير موارد مالية إضافية لتمكين تلك البلدان من التصدي لمشاكل تغير المناخ .

٣٢ - وأردف قائلا إن المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد أشار إلى الامانة المنشأة بصدد المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية إطارية بشأن المناخ وأكد (أي السيد أوباسي) الحاجة إلى تمويل ملائم لتلك الامانة وإلى خدمة الاجتماعات وكذلك إلى توفير الاموال لتمكين البلدان النامية ، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمو ، من أن تشترك اشتراكا كاملا في المفاوضات .

٣٣ - ووجه الانتباه إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمد في ختام المؤتمر الثاني للمناخ العالمي (A/45/696/Add.1 ، المرفق الثالث) والى الفقرات ٣ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ و ٢٨ و ٣٩ على وجه الخصوص . وقال إن هذا الإعلان خطوة إيجابية وإنه إذا ما استمر تنفيذ السياسات والالتزامات فقد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية في وقت يسمح بعرضها على مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

٣٤ - ووافق على رأي المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة القائل بأن التدابير التي اتخذتها المنظمتان بمساعدة كبرى من المنظمات الاخرى ، تفي تماما بطلبات الجمعية العامة . وهناك اهتمام كبير بالتوصل الى اتفاق عالمي لحماية الجو والمناخ ، وأعرب عن استعداد منظمته للمساعدة في هذا العمل .

٣٥ - السيد ناندان (وكيل الامين العام ، ادارة شؤون المحيطات وقانون البحار) : عرض تقرير الامين العام عن صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره (A/45/663) . وقال إن الامين العام قد عرض قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٤ على المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية المختصة بالموارد البحرية الحية (الفقرتان ٦ و ٧) . وقد روعيت ردودها جميعا في إعداد هذا التقرير (الفقرة ٨) ، وخصوصا فيما يتعلق بالدراسات التفصيلية التي أعدتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

(السيد ناندان)

٢٦ - وأشار الى أن الجزء الثاني من التقرير يلاحظ الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي فيما يتعلق بصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة والتدابير المتخذة منذ اعتماد القرار المذكور أعلاه . أما الجزء الثالث من التقرير فهو يركز على استعمال الشباك البحرية العائمة الكبيرة في أساطيل صيد السمك العاملة في أعالي البحار (الفقرة ٣٨) ، حيث ان القرار لم يتناول مسألة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الصغيرة في المياه الساحلية ، وهو ما تمارسه الدول النامية أساسا . وأوضح انه باستثناء الاتحاد الأوروبي ، حيث يرجح كثيرا ان تكون مصائد السمك التي تستخدم الشباك البحرية العائمة خاضعة للتنظيمات أو الرصد ، فإن الادارة وجمع البيانات يمثلان مشاكل فريدة من نوعها وذلك لأن تعاون جميع الدول في هذا المجال أمر اساسي .

٢٧ - وانتقل الى الجزء الرابع من التقرير فقال إنه يتناول الصكوك القانونية الدولية المعنية بصيد السمك في اعالي البحار مع التشديد بصورة خاصة على المادتين ٨٧ و ١١٧ من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . كما يشير التقرير الى أحكام الاتفاقية التي تنطبق على أنواع معينة من السمك (الفقرات ٣٨ الى ٤٨) .

٢٨ - أما الجزء الخامس من التقرير فهو يصف التوسع السريع في صيد الأسماك على صعيد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تحقق بفضل التغيرات التكنولوجية من قبيل استخدام الألياف الاصطناعية في الشباك وتجميد محاصيل الصيد في البحر والانتشار الواسع لاستخدام الشباك الكبيرة وزيادة تنوع اغراض سفن الصيد وافاق استخدامها وتعزيز نشر سفن الصيد في المياه البعيدة . وفي بداية التسعينات بلغ الانتاج السنوي من السمك قرابة ١٠٠ مليون طن ، ويأتي هذا بصورة أساسية من المياه الداخلية . ويبدو أن أرصدة السمك المفضلة أكثر من غيرها قد بلغت أو كادت تبلغ مستويات الاستغلال الكامل ومع ذلك فإن الطلب مستمر في الارتفاع .

٢٩ - ويصف الفرع باء من الجزء الخامس أثر الشباك العائمة الكبيرة على الموارد البحرية الحية . وهناك قلق شديد إزاء صيد أنواع لها أهمية تجارية ولكنها تكون في حالة سيئة أو يتم التخلص منها ، وإزاء الصيد العرضي لأسماك غير مستهدفة أو لحيوانات أخرى (الفقرات ٥٥ الى ٦٢) . ومن المشاكل الأخرى الفاقد في صيد السمك بالشباك العائمة (الفقرة ٦٤) و"الصيد الشبحي" بأجزاء الشباك المفقودة أو التي يتم التخلص منها ، مما يؤدي الى فقد الاسماك التي تصاد والى احتمال وقوع الثدييات البحرية في اجزاء الشباك تلك (الفقرة ٦٥) .

(السيد ناندان)

٣٠ - ويتصل الفرع جيم من الجزء الخامس باحتياجات الادارة وأهدافها ويلاحظ هذا الفرع وجوب اتخاذ تدابير جديدة بغية تنفيذ التوصيات المطلوبة في القرار ٤٤/٢٢٥ بما في ذلك التشريعات الوطنية الناظمة للانشطة التي تقوم بها سفن ترفع علم دولة ما في أعالي البحار ؛ والاتفاقات الدولية ؛ واتباع ممارسات متفق عليها دوليا . وينبغي ان يتمثل الهدف بالمحافظة في الأجل الطويل على الموارد المتأثرة . ومن الاهداف الادارية الاخرى : تحقيق التنمية القابلة للإدامة في حدود القيود الطبيعية للنظام الايكولوجي للمحيطات ، وتحقيق الاستفادة المثلى القابلة للإدامة من الانواع المستهدفة والانواع غير المستهدفة على حد سواء وتأمين سلامة الملاحة . ويتمثل أحد العناصر الهامة الاخرى للإدارة السليمة في واجب الدول المتمثل بتقديم بيانات دقيقة عن محاصيل الصيد وعن أنشطة الصيد (الفقرة ٧٣) .

٣١ - ويستعرض الجزء السادس مصائد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة حسب المنطقة . ولفت الانظار بشكل خاص الى عدد من الاستنتاجات الواردة في الجزء السابع . فالدول والمنظمات الدولية وهيئات صيد السمك الاقليمية وغير ذلك من هيئات حكومية وغير حكومية قد استجابت جميعا بصورة سريعة للتوصيات الواردة في القرار ٤٤/٢٢٥ لاسيما فيما يتعلق بالوقف المؤقت للصيد في عام ١٩٩٢ . ومع ذلك هناك حاجة الى تدابير اخرى ، يرد عرضها في الفقرة ٧٠ ، بغية تنفيذ القرار بصورة كاملة . وعلاوة على ذلك فإن مما يتعارض مع القرار ٤٤/٢٢٥ الرد على تقليص صيد السمك بالشباك العائمة في مناطق معينة بالنزوع الى زيادة هذا النوع من الصيد في مناطق أخرى أو إدخاله فيها . ولابد من تجنب هذا الاتجاه . واختتم كلامه قائلا إن مما يدعو الى التشجيع أن دولا كثيرة تتخذ الآن التدابير للتصدي للمشكلة . من ذلك ان اليابان قد بدأت بتطبيق الوقف المؤقت للصيد في جنوب المحيط الهادئ لمدة سنة وذلك قبل الموعد المستهدف ، وكما ذكرت دول اخرى تقوم بالصيد في المياه البعيدة انها ستنفذ توصيات الجمعية العامة .

٣٢ - السيد ناشاخاي - موغرو (بوليفيا) : تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال إن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ والبيان الافتتاحي الذي أدلي به في الدورة الفنية الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يعكسان القلق الشديد الذي تشعر به جميع الدول إزاء المسائل البيئية . كما ان الصلة الوثيقة بين التنمية والبيئة كانت محل تأكيد في القرار ٤٤/٢٢٨ وفي الاعلان الخاص بالتعاون الدولي ولاسيما تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وهو البيان الذي اعتمدته بتوافق الآراء الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة .

(السيد ناشاخاس - موغرو ، بوليفيا)

٣٣ - وقال إن الوثائق التي اصدرتها الامانة العامة حتى الآن على سبيل التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم تحافظ على التوازن السليم بين مسائل البيئة ومسائل التنمية . وقد أعربت مجموعة الـ ٧٧ عن قلقها في هذا الصدد في دورة اللجنة التحضيرية في مشروع مقرر عن البيئة والتنمية (A/CONF.151/PC/L.12) وهو الذي اعتمدته اللجنة بوصفه المقرر ٣٥/١ . ويطلب هذا المقرر الى الامين العام للمؤتمر ان يقدم تقريرا عن اوجه الترابط بين البيئة والتنمية وبين البيئة والفقر ونقص النمو الاقتصادي في البلدان النامية وازمات الديون الخارجية والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو والبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية . كما يدعو المقرر المذكور الى تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والى تضمين الوثائق والتقارير المقدمة في عملية التحضير مسائل مشتركة بين القطاعات . واعرب عن الامل في ان يكون بوسع الامانة العامة ، لتنفيذ المقرر وخصوصا لتوفير ما يلزم لتأمين الموارد المالية وتحقيق نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية ، ان تعتمد على تأييد برنامج الامم المتحدة للبيئة وغيره من الوكالات المتخصصة من قبيل الاونكتاد واليونيدو وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية . واشار الى أن الاعلان الذي صدر مؤخرا عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ يعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي لحماية البيئة وتحسينها وعلى اهمية العلاقة بين البيئة والتنمية . ونظرا لان انماط الانتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي العالمي فإن على هذه البلدان مسؤولية خاصة في هذا المضمار . ولابد للبلدان المتقدمة النمو من أن تكيف اقتصاداتها تكميلا للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحماية البيئة وذلك بتوفير الموارد المالية الجديدة والاضافية وبنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط جيدة . وعلاوة على ذلك يجب ان تراعي المفاوضات الخاصة باتفاقات وصكوك تعني بالبيئة ، منذ البداية ، العلاقة بين البيئة والتنمية . وأوضح ان نجاح المؤتمر الذي سينعقد عام ١٩٩٢ يعتمد بصورة رئيسية على مدى امتثال البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٨/٤٤ .

٣٤ - وتابع قائلا إن من بين القرارات ذات الاهمية المتعلقة بالمسائل المتعددة القطاعات ، والتي اعتمدت في الاجتماع الفني الاول للجنة التحضيرية ، القرار ٨/١ الذي يطلب الى الامين العام للمؤتمر أن يعد تقريرا عن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية . والمطلوب ان تركز هذه الدراسة ، في جملة أمور ، على الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية والموارد البشرية اللازمة لنقل التكنولوجيا ؛ والعقبات في نقل هذه التكنولوجيا في مرحلتي التصدير والاستيراد ؛

(السيد ناشاخاس - موغرو ، بوليفيا)

وطبيعة البرامج الموجودة ؛ والاليات الموجودة لهذه البرامج . واوضح ان مجموعة الـ ٧٧ تفهم أن تعبير "الدورات المقبلة" إنما يعني ان التقرير سيُنظر فيه في الدورة الثانية للجنة التحضيرية . وطالب بأن يؤيد المجتمع الدولي انشاء اليات جديدة لدراسة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٤ . وأضاف ان من شأن الطلب الوارد في القرار ٩/١ فيما يتعلق بالموارد المالية ، الى جانب التقرير المطلوب في القرار ٨/١ ، ان يكملا التقرير المرحلي حول تنفيذ الاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٤ ، وهو التقرير المطلوب في القرار ٣٩/١ الصادر عن اللجنة التحضيرية . كما أن مما له أهميته بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ انشاء الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية وجميع المسائل ذات الصلة (المقرر ٣٦/١) .

٣٥ - وتابع قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ ستقدم في الوقت المناسب مشاريع قرارات حول المسائل التي تتطلب إجراء من الجمعية العامة ، بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية في عملية الإعداد للمؤتمر وتشغيل صندوق التبرعات . وأضاف أن عدم وجود أية تبرعات حتى الآن يثير القلق بصورة خاصة . وأعرب عن أمل المجموعة في أن يساند المجتمع الدولي ، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو ، البلدان النامية في جهودها الرامية إلى حضور الدورات المقبلة للجنة التحضيرية . ومن الجدير بالذكر أن من بين الوفود الـ ٩٤ الحاضرة في الاجتماع الفني الاول كان هناك ٥٩ وفدا فقط من البلدان النامية . ودعا الامين العام للمؤتمر إلى تقديم تقرير خطي عن تشغيل صندوق التبرعات في الدورة الفنية الثانية للجنة التحضيرية . وفي الختام ذكّر بما ورد في الإعلان الصادر مؤخرا عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ من أن المجموعة تعتزم عقد اجتماع وزاري تحضيري قبيل مؤتمر عام ١٩٩٢ .

٣٦ - السيد كاليا (إيطاليا) : تحدث باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال إن الدول الاثنتي عشرة تعتقد بأن المشاكل البيئية العالمية لا يمكن أن تحل إلا من خلال توافق آراء عالمي واستخدام نظم مشتركة تؤيدها جميع الدول مع مراعاة المسؤوليات الخاصة الواقعة على البلدان المصنعة . وعلى هذا فإن مجموعة الدول الاثنتي عشرة تؤيد بالكامل عقد مؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية وهي تساهم في الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر بتقديم الخبرة والتمويل .

٣٧ - ورحب بنتائج الدورة الفنية الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٢ التي عُقدت في آب/أغسطس ١٩٩٠ في نيروبي . وقال إن العدد الكبير للتقارير المطلوبة من الامين

(السيد كاليا ، إيطاليا)

العام للمؤتمر يعطي فكرة ما عن حجم المهام التي ستواجه المؤتمر . وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة على ثقة من أن الامانة العامة ستقدم التقارير في متسع من الوقت للنظر فيها في اجتماعات جنيف عام ١٩٩١ .

٣٨ - وتابع قائلا إن الدول الاثنتي عشرة تسلم بأن الوعي بأهمية البيئة قد تزايد بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة ، وهي مع ذلك مقتنعة بوجود الحاجة إلى المضي في تعزيز التثقيف البيئي خصوصا بين الشباب . وأكد على أهمية المؤسسات الديمقراطية والاتجاه التعددي في تمكين المجتمع ككل ، بما في ذلك المرأة ، من المساهمة في عمليات اتخاذ القرار فيما يتصل بالبيئة والتنمية . وأشار إلى المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها دوائر المنظمات غير الحكومية في الإعداد لمؤتمر عام ١٩٩٢ . وأعرب عن ترحيب الدول الاثنتي عشرة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نيروبي فيما يتعلق بمشاركة هذه المنظمات في أعمال اللجنة التحضيرية ، الامر الذي ينبغي أن ينطبق أيضا على الاجتماعات القادمة التي ستنعقد في جنيف ونيويورك . وطالب بأن تشجع مقررات الجمعية العامة مشاركة المنظمات غير الحكومية ، سواء أكان لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لم يكن لها ذلك المركز ، في الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه . ورحب باسم الدول الاثنتي عشرة باجتماع المنظمات غير الحكومية الذي سيعقد في باريس عام ١٩٩١ فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية المقبلة لمساهمتها في مؤتمر ١٩٩٢ .

٣٩ - وأكد على الترابط الذي لا يقبل الانفصام بين البيئة والتنمية والسكان . وأوضح أن أحد الاسباب الرئيسية للتدهور البيئي وانخفاض معدل التقدم الاقتصادي إنما يتمثل في النمو السكاني السريع . وأضاف أن السياسات الموجهة نحو احتواء هذا النمو لا يمكن أن تؤجل . وفيما يتصل بالعلاقة بين البيئة والتنمية ، قال إن حسن معالجة البيئة وحسن معالجة الاقتصاد يتفقان على المدى الطويل ، ذلك أن الإدارة السليمة بيئيا أساسية للمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها جميع البلدان فيما يتعلق باستمرار تنميتها الاقتصادية . ودعا الى إدماج الاعتبارات البيئية بصورة منتظمة في التخطيط الوطني لا سيما في السياسات القطاعية المتصلة بالزراعة والصناعة والنقل والطاقة وتخطيط المدن . على أن التقدم الاقتصادي والنمو السكاني المستمر أساسيان أيضا لإحراز النجاح في مواجهة مشاكل تدهور البيئة . وأشار إلى أن الفقر يعتبر سببا ونتيجة لتدهور البيئة ولا بد من مجابهته كجزء من الالتزام بالتنمية القابلة للإدامة . ومن شأن التقرير المطلوب من الامين العام في إطار المقرر الذي اعتمد في نيروبي أن يزيد من توضيح العلاقة بين المسألتين .

(السيد كاليا ، إيطاليا)

٤٠ - وشدد على أن من واجب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تنظر في كيفية جعل نظم المحاسبة الوطنية تعكس العوامل البيئية على أفضل وجه بهدف تطوير مفهوم "تناقص رأس المال الطبيعي" ووضع مؤشرات لتقييم التكاليف البيئية . وقال إن مبدأ "الملوِّث هو الذي يدفع" يتفق تماما مع آليات السوق التي تتطلب أن تتحمل كل عملية التكاليف الخاصة بها . ولا بد أن تواجه البلدان التي تعمل على تطوير حيويتها الاقتصادية أو استعادتها كثيرا من الصعوبات إذا لم تحصل على المساعدة في التوفيق بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة لديها . والاتحاد الأوروبي يساعد بالفعل البلدان النامية على مواجهة مشاكلها البيئية المحلية . وأشار إلى وجود فصل خاص في اتفاقية لومي الرابعة مكرس للمسائل البيئية فيما يفيد بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ . وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة أيضا لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى لكي تتمكن من التصدي بصورة أكثر فعالية لتدهور البيئة ، بما في ذلك المساعدة على شكل مشاريع محددة في إطار البرنامجين البولندي والهنغاري . وتُتخذ خطوات جديدة لمساعدة البلدان النامية على إدارة مشاكلها البيئية ، وهي اقتراح إنشاء مرفق بيئي عالمي مشترك بين البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وآلية مالية تخضع لبروتوكول مونتريال المنقَّح المعني بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون . ومن شأن التقديرات السليمة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية أثناء تحولها إلى السياسات والممارسات السليمة بيئيا أن تساعدها على الحصول على أموال إضافية لهذا الهدف من المؤسسات والجهات المانحة المتعددة الاطراف . كما يمكن لعمليات مقايضة "الديون مقابل الطبيعة" أن يكون لها دور مفيد في هذا المجال .

٤١ - وطالب البلدان المصنعة بأن تيسر حصول البلدان النامية على التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس منصف ومتساهل . ورحب باسم الاتحاد بالقرار المتعلق بهذا الموضوع والمتخذ في نيروبي وأعرب عن تطلعه لرؤية تقرير الأمين العام للمؤتمر عن الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية والعقبات التي تعيق نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا . وأكد على أهمية تحديد التكنولوجيات المحلية التي يمكن أن تعزز التنمية القابلة للإدامة . وأشار إلى أن بوسع اللجنة المعنية بالتنمية وباستخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة أن تقدم اسهاما هاما في عملية التحضير للمؤتمر .

٤٢ - وقال إن الاتحاد يؤيد "النهج الوقائي" . وهو يرحب بالطلب الموجه إلى الامين العام للمؤتمر لإعداد توصيات حول تعزيز استخدام هذا النهج فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية . وأوضح أن هذا النهج يعتبر تطورا منطقيا وتدريجيا لنموذج "التنبؤ

(السيد كاليا ، إيطاليا)

والمنع" . فاليقين المطلق ليس شرطا مسبقا للعمل استجابة لإمكانية وجود ضرر خطير أو لا يمكن الرجوع عنه . ولا شك أن الاستخدام السريع الفعال للنموذج الوقائي يتطلب تحسين اجراءات الرصد والتقييم البيئي وتنسيقها .

٤٣ - وأعرب عن أمل الاتحاد في التوصل قريبا إلى اتفاق حول إنشاء الفريق العامل الثالث وولايته . وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ ، يعلق الاتحاد أهمية كبرى على المضي في تطوير القانون الدولي في قطاع البيئة . كما أن من الاهمية بمكان تنفيذ الاتفاقيات الموجودة وزيادة عدد الدول الاطراف فيها . وينبغي صياغة ميثاق أو إعلان يرسم المبادئ العامة والحقوق والالتزامات للدول والافراد فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية القابلة للإدامة . ولهذه الغاية ينبغي على اللجنة التحضيرية أن تراعي بصورة خاصة أعمال فريق الخبراء المعني بقانون البيئة التابع للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وكذلك النتائج التي خلصت إليها ندوة القانون الدولي للبيئة التي عقدت في سيينا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٤٤ - وأشار إلى ضرورة تحسين قدرة الاليات الدولية على التصدي للقرارات الصعبة المعقدة التي تنطوي عليها الإدارة الرشيدة للبيئة . وطالب بتعزيز برنامج الامم المتحدة للبيئة كي يتمكن من تأدية دوره الحفاز والتنسيقي في مجال البيئة . ونوّه بأهمية القرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالفضلات الخطرة فاعتبره معلماً أساسياً في هذا المجال . وقال إن الاتحاد يعتزم التصديق على اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة التحركات العابرة للحدود للفضلات الخطرة والتخلص منها ، وذلك في أقرب فرصة ممكنة . وحث جميع الدول على الانضمام إلى هذه الاتفاقية وتنفيذها بالكامل .

٤٥ - وأشار إلى الوكالة البيئية الاوروبية التي أنشأتها الدول الاثنتا عشرة فقال إن بوسعها أن تقوم بدور مفيد في توفير المعلومات الموضوعية التي يمكن التعويل عليها حول وضع البيئة الاوروبية ، وفي نقل هذه المعلومات إلى البلدان والشبكات الاخرى . وأعرب عن رغبة الدول الاثنتي عشرة في أن تسجل ما تعلقه من أهمية على التنوع البيولوجي والمناخ والاحراج .

٤٦ - وانتقل الى البند ٨١ من جدول الاعمال فرحب بالنتيجة الايجابية التي تمخض عنها المؤتمر العالمي الثاني للمناخ ونبه الى انه اذا لم تتخذ التدابير اللازمة فإن من شأن إنبعاثات غازات الدفيئة أن ترفع ارتفاعا كبيرا متوسط درجة الحرارة في

(السيد كاليا ، إيطاليا)

العالم والمستوى الحالي للبحار خلال القرن القادم . ومع أن كثيرا من الامور مازال مجهولا فيما يتعلق بتوقيت تغير المناخ وحجمه وأنماطه الاقليمية ، فإن هذا التغير سيؤثر بصورة خطيرة على بيئة هذا الكوكب . وأشار الى تقرير التقييم الاول للفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي ، فأوضح أن التقرير يطبق النهج الوقائي ويخلص الى أن النتائج الممكنة للتغير المناخي تبرر الاعتماد الفوري لاستراتيجيات الاستجابة . وأشار الى أن الاعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر العالمي الثاني للمناخ يؤيد النتائج التي توصل اليها الفريق الحكومي الدولي والتي يحث فيها على صياغة اتفاقية للتعاون الفعال بهدف مجابهة انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع النتائج السلبية للتغير المناخي . وأعلن تأييد الدول الاثنتى عشرة للمقرر المتخذ في الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبموجبه سيواصل الفريق عمله المؤيد لصياغة اتفاقية المناخ ، حيث ستعقد الدورة الاولى لهيئة التفاوض في الولايات المتحدة بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩١ . وأعرب عن ارتياح الاتحاد للترتيبات التنظيمية لعملية التفاوض بشأن الاتفاقية وهي الترتيبات التي وضعها الفريق العامل الذي ضم ممثلي الحكومات المجتمعة في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وأضاف أن الاتحاد يعتقد أن عملية التفاوض التي بدأتها الجمعية العامة هي التي يرجح أن تلقى أوسع تأييد . وشدد على ضرورة قيام برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية بدور رائد في هذه المفاوضات التي ينبغي أن تبدأ فورا وأن تنتهي قبيل مؤتمر عام ١٩٩٢ . ومن شأن بروتوكولات الاتفاقية أن تضع الاهداف فيما يتعلق بتحديد و/أو تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وأن تضع التدابير المتعلقة بكبح إزالة الاحراش وتعزيز ادارة الغابات القابلة للادامة والتحريش . وأعرب عن شديد قلق الاتحاد ازاء استمرار تدمير الغابات الاستوائية وطالب بأن تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سوية على حفظها . وبينما يسلم الاتحاد بالحقوق السيادية لجميع البلدان في استخدام مواردها الطبيعية فإنه يرحب بالتزام عدة بلدان نامية بوقف تدمير الغابات وبالعمل على تشجيع ادارة الغابات القابلة للادامة . وأشار الى أن لجنة الاتحادات الاوروبية تتعاون مع البنك الدولي والبلدان المعنية في برنامج خاص لحفظ الغابات الاستوائية في منطقة الامازون . وبين أن الاجتماع الثاني للاطراف في بروتوكول مونتريال المعقود في لندن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ كان بمثابة خطوة جديدة نحو حماية المناخ ، ولكن الاتحاد مقتنع بأن من الممكن القيام بالمزيد وهو يدعو الى تنقيح اتفاقية لندن بحلول عام ١٩٩٢ .

٤٧ - السيد مكدونالد (المراقب عن لجنة الاتحادات الاوروبية) : قال إن الاتحاد الاوروبي يساوره القلق إزاء النمو السريع لصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في جنوب المحيط الهادئ خلال الثمانينات من القرن العشرين وإزاء إمكان حدوث زيادة مماثلة في مناطق أخرى من أعالي البحار . ولذلك اشترك الاتحاد الاوروبي بنشاط في صياغة قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ ، الذي وفق بين الحاجة الى اتخاذ اجراء حاسم وإدارة الموارد إدارة سليمة على أساس علمي ، من ناحية ، وإيلاء الاهتمام الواجب للآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على الإنهاء التدريجي لهذا النوع من صيد السمك .

٤٨ - سيكون تقرير الامين العام (A/45/663) أساسا لمواصلة النقاش بشأن الموضوع ، وهو الشيء المقرر حدوثه سنة ١٩٩١ . ويسترعي الاتحاد الانتباه أيضا الى الاهمية السياسية التي يتسم بها القرار ٤٤/٢٢٥ . وينبغي الترحيب بالتدابير المتخذة لوقف مثل هذا النوع من أنواع صيد السمك في المحيط الهادئ بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، مثلما ينبغي الترحيب بالتدابير المتخذة لتأمين الممارسات السليمة في مجال إدارة صيد السمك في مناطق العالم الاخرى ، بما فيها البحار المتاخمة لمنطقة الاتحاد .

٤٩ - ويؤيد الاتحاد تأييدا مطلقا الاستنتاج الوارد في الفقرة ٥٧ من تقرير الامين العام بشأن احتمال نقل صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة من جنوب المحيط الهادئ الى مناطق أخرى من أعالي البحار ، ويرى أن نقل عمليات صيد السمك على هذا النحو كان ينبغي أن يتوقف منذ اعتماد القرار ٤٤/٢٢٥ .

٥٠ - ونظرا للحاجة الى مواصلة السياسة التي اعتمدتها الامم المتحدة في القرار ٤٤/٢٢٥ سيؤيد الاتحاد اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الحالية لقرار يجدد تعهدها بالعمل على مكافحة ممارسة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة التي تمثل إهدارا للموارد ؛ إلا أنه ينبغي لمثل هذا القرار أن يحترم التوازن المتجسد في القرار ٤٤/٢٢٥ .

٥١ - وشدد مرة أخرى على الحاجة الى إدارة صيد السمك إدارة سليمة تستند الى أفضل البيانات العلمية المتاحة بشأن أثر صيد السمك وأدوات صيد السمك على الموارد البحرية الحية . وأضاف قائلا إنه ينبغي لتلك السياسة أن تكفل صون الموارد السمكية والتقليل الى أدنى حد ممكن من الصيد العفوي للحصائل الفرعية من السمك غير

(السيد مكدونالد)

المستهدف وغيره من الحيوانات . وينبغي بطبيعة الحال السعي الى هذا الهدف وفقا لمبادئ القانون الدولي ، على الصعيد الثنائي أو الصعيد الاقليمي ، أو من قبل أعضاء المجتمع الدولي مجتمعين عند الاقتضاء . وعلى وجه التحديد ، فإن الجهود الاقليمية تمثل عنصرا هاما في أي إجراء متعدد الاطراف وتعد ضرورية لاية ترتيبات سليمة لصون مصائد الاسماك . وقد التزم الاتحاد الاوروبي بالسعي الى هذا الهدف وسيواصل جهوده لتحقيق التعاون الاقليمي والدولي في ذلك المجال .

٥٣ - السيد بارلوند (فنلندا) : تكلم باسم البلدان النوردية ، فقال إن الاجتماع الموضوعي الاول الذي عقدته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده سنة ١٩٩٢ يمثل أساسا طيبا لمواصلة الاعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر . ومن المأمول أن تؤيد الجمعية العامة توصيات تلك اللجنة .

٥٣ - بينما تتواصل المفاوضات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي يجب تطوير برنامج العمل لحل القضايا البيئية العالمية الاشد إلحاحا . وينبغي لبرنامج العمل أن يعالج الاهداف والاولويات وتخصيص الموارد والمسؤوليات لاجل التعاون المقبل . كما ينبغي تضمين ذلك البرنامج استعراضا للتقدم المحرز .

٥٤ - وبينما يوجد على نطاق واسع إقرار بالصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية لم يتحقق سوى قدر ضئيل من التقدم فيما يتعلق بإدراجها في السياسات الاقتصادية والقطاعية . ويمكن لمؤتمر سنة ١٩٩٢ أن يقدم إسهاما كبيرا بمواصلته إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية ، لاسيما في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل . وقد أسفر مؤتمر برغن المعني بالتنمية القابلة للإدامة عن مقترحات هامة يفترض أنها تشكل إسهاما موضوعيا في الاعمال التحضيرية للمؤتمر . وينبغي تطوير نظامي الميزانية الوطنية والحسابات الوطنية لكي يعبرا عن القيم الحقيقية التي تتمتع بها الموارد الوطنية . وينبغي توجيه الحوافز الضريبية والتنظيمية والعقوبات والإعانات لخدمة التنمية القابلة للإدامة السليمة بيئيا . وينبغي أن تأخذ البلدان فيما بينها ، وعلى نحو موحد ، بالمكوس والرسوم البيئية ، تجنبا لمشكلات من قبيل تشويه التجارة .

٥٥ - وأردف قائلا إن إشراك المنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين يزيد من القدرة على تقييم المشكلات البيئية وتعيين سبل حلها . وأعرب عن تأييد البلدان النوردية الشديد لإقرار الجمعية العامة للاحكام القاضية باشتراك المنظمات غير الحكومية في الاعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر .

(السيد بارلوند ، فنلندا)

٥٦ - وعلى ضوء الصلة الوثيقة بين مشكلات البيئة والتنمية ينبغي استعراض ما لمختلف هيئات الامم المتحدة ووكالاتها من اختصاصات ومهام فيما يختص بشؤون البيئة . وينبغي زيادة قدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة للمشكلات البيئية ، كما ينبغي تعزيز برنامج الامم المتحدة للبيئة وزيادة قدرات الوكالات الإنمائية والمؤسسات التمويلية لكي تستجيب لتلك القضايا . وتتطلع البلدان النوردية الى تقرير الامين العام المتعلق بالترتيبات المؤسسية ، الذي سيُنظر فيه خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وهي ترى ضرورة القيام في أسرع وقت ممكن بإنشاء فريق اللجنة التحضيرية العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية وجميع ما يتصل بذلك من مسائل .

٥٧ - وتوافر الموارد المالية الإضافية وإمكانية الاستفادة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا سيصبحان قضية رئيسية في التسعينات من القرن العشرين . والحكومات النوردية مستعدة للنظر ، بالإشتراك مع البلدان الصناعية الاخرى ، في توفير التمويل الإضافي والمزيد من عمليات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية تيسيرا لتنفيذ الاتفاقات والاستراتيجيات البيئية الدولية . وهي ترى أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في إطار بروتوكول مونتريال مبشرا للغاية . وهذا الحل لا ينطبق بالضرورة على جميع حالات التعاون الدولي ، لان الحرص واجب فيما يتعلق بانشاء صناديق مستقلة . وبين اتفاق لندن والتقدم المحرز بشأن مرافق البيئة العالمي المشترك بين البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي أن من الممكن تجميع الارادة السياسية والتوصل الى الحلول المناسبة متى توفر الدليل الواضح المقنع بدعم الاجراء الفعال .

٥٨ - وقال إن الاجراءات الوقائية والعلاجية تمثل ضرورة حيوية ينبغي الاهتداء بها عند وضع السياسة العامة المتعلقة بتغير المناخ . وقد أعلن مؤتمر المناخ العالمي الثاني ، المعقود في جنيف ، أن المفاوضات ستبدأ بهدف التوصل الى اتفاقية ملزمة بشأن تغير المناخ . ومن المأمول فيه أن تؤيد الجمعية العامة توصيات اجتماع جنيف التحضيري فيما يتعلق بتنظيم عملية التفاوض .

٥٩ - ووافقت البلدان النوردية ، وقد وضعت نصب أعينها المفاوضات التي ستعقد في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩١ ، على تدابير لاجل أربعة مجالات رئيسية . والمجال الاول يتعلق بتثبيت وإنقاص الابتعاثات وبالهدف المتمثل في تحديد ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن البلدان الصناعية بحيث لا تتجاوز مستواها الراهن بحلول سنة

(السيد بارلوند ، فنلندا)

٢٠٠٠ . كما ينبغي وضع برامج لتحقيق تخفيضات في ابتعاثات غازات الدفيئة بحلول سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ . وينبغي تغيير أنماط استعمال الطاقة وأنماط النقل بهدف إحداث تخفيض شديد في استعمال أنواع الوقود الاحفوري والتحول الى أنواع أخرى من الطاقة أقل تلويثا للبيئة . وفي هذا الصدد ، تتطلع البلدان النوردية الى تلقي مدخلات من اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وذلك في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده سنة ١٩٩٢ .

٦٠ - والمجال الهام الثاني يتعلق بادارة الاحراج على نحو قابل للإدامة . وينبغي استعراض خطة العمل المتعلقة بالاحراج الاستوائية بحلول سنة ١٩٩٢ ، ووضع خطة فعالة لضمان ادارة أحراج المنطقة المعتدلة ادارة قابلة للإدامة .

٦١ - ويتعلق المجال الثالث بتوفر التمويل اللازمة لدعم التعاون فيما بين البلدان النامية على حل القضايا البيئية . وينبغي إجراء دراسات لتعيين احتياجات البلدان النامية والتوصل الى مصادر تمويل مبتكرة . وأعرب عن استعداد البلدان النوردية التام للإشتراك في الجهود الدولية التي تبذل لهذا الغرض .

٦٢ - ويتعلق مجال التعاون الرابع ، الذي استعدت البلدان النوردية للاشتراك فيه بدرجة كبيرة ، بمواصلة البحث والرصد بشأن تغير المناخ . وسوف تقترح البلدان النوردية الاتفاق في مؤتمر سنة ١٩٩٢ على خطوات أولية في هذا المجال . وأكد أن مصداقية المجتمع الدولي ستختل إذا لم تتحدد أهداف معينة في البرازيل .

٦٣ - ومضى قائلا إنه يتعين على كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية أن تكيف سياساتها بهدف التوصل الى استعمال الموارد الطبيعية القابلة للإدامة . ففي البلدان النامية ، نجد أن الاخطار المهددة للبيئة تتولد في معظم الاحيان بفعل الفقر والنمو والنمو السكاني المفرط وتوزيع الثروة غير المنتظم ، مما يفرض ضغطا شديدا على الاراضي والمياه وغير ذلك من الموارد الطبيعية . وبينما يتعين معالجة مثل هذه القضايا على الصعيد الوطني ، تلزم أيضا مساعدة من المجتمع الدولي للتخفيف من حدة الفقر . وتحقيق توازن عملي بين البيئة والتنمية ينطوي على تغيرات جوهرية في ديناميات الحياة الاقتصادية الدولية ومحتواها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي الاستعاضة عن المواجهة بالمشاركة والترابط .

٦٤ - السيد سليفونتشيك (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده يولي أهمية كبرى لنتائج الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، في نيروبي في آب/أغسطس ١٩٩٠ . في ذلك الاجتماع بحثت اللجنة التحضيرية في برنامج تعاون دولي لفترة ما بعد سنة ١٩٩٢ ولبداية القرن الحادي والعشرين بما يتفق مع القضايا التي ستثار في المؤتمر . ومن المهم أيضا الاشتراك في المؤتمر على مستوى رفيع . وقال إن التخفيف من حدة العواقب المترتبة على حادث تشيرنوبل ينبغي مناقشته أيضا في دورات اللجنة التحضيرية ، وفي المؤتمر ذاته الذي ينبغي له أن يعتمد تدابير معينة لمواصلة التعاون الدولي في هذا المجال .

٦٥ - ومن الضروري في المرحلة الراهنة من أعمال المؤتمر التحضيرية وضع استراتيجية لحماية البيئة ، كما ينبغي البدء في مشاريع معينة . وفي هذا الصدد ، تستحق المحافل البيئية الاقليمية والتدابير التي اقترحها برنامج الامم المتحدة للبيئة الاهتمام والدعم .

٦٦ - وأعلن تأييد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية للمقترحات المعينة المقدمة من عدد من البلدان بصدد الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده سنة ١٩٩٢ . وأضاف قائلا إنه ينبغي تنفيذ اقتراح الاتحاد السوفياتي الداعي الى انشاء مركز تابع للامم المتحدة يعنى بتقديم المساعدة البيئية في حالات الطوارئ ؛ وإن الاتحاد السوفياتي قد بدأ فعلا في تشكيل فريق دولي من الخبراء وأرسل الى الامين العام قائمة بأسماء العلماء والاخصائيين السوفيات الذين أبدت الحكومة السوفياتية استعراضها لإرسالهم ، على حسابها ، الى الاماكن التي يعينها المركز . ويعتبر هذا النوع من الاجراءات المحددة عاملا رئيسيا في التعاون الدولي على حماية البيئة في المرحلة الراهنة .

٦٧ - وأردف قائلا إن الحفاظ على البيئة يستلزم إنفاقا شديدا على الصعيدين القطري والعالمي ، وأنه سيلزم مبلغ ٨٠٠ بليون دولار لحماية البيئة حتى سنة ٢٠٠٠ ، وهذا مبلغ يعادل تقريبا ما ينفق على التسلح في سنة واحدة . ولذلك ينبغي تخفيض الانتاج العسكري وأن تصبح الموارد المفرج عنها نتيجة لذلك مصدرا رئيسيا لتمويل التدابير البيئية . وفي هذا الصدد ، تؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تصديق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالحد من قوة التجارب الجوفية على الاسلحة النووية وبتسخير التفجيرات النووية للاغراض السلمية ، فضلا عن البروتوكولات ذات الصلة بالتحقق .

(السيد سليفونتشيك ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

٦٨ - وتابع حديثه قائلا إن جمهورية بييلوروسيا تود أن تصبح منطقة خالية من الاسلحة النووية وهي تنظر في إمكانية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وهي تؤيد أن تنشأ في نهاية المطاف منطقة خالية من الاسلحة النووية تضم بييلوروسيا وأوكرانيا والجمهوريات البلطيقية ، فضلا عن بلدان أوروبا الوسطى . ونظرا لأن مركز بييلوروسيا كمنطقة خالية من الاسلحة النووية سيؤثر على المصالح الاستراتيجية لكثير من البلدان ، فهو يتطلب نهجا مدروسا من أجل ضمان أن الخطوات المتخذة بصدد تنفيذ ذلك الهدف لن تعرض للخطر المصالح الامنية المشروعة لأي بلد .

٦٩ - وفي جمهورية بييلوروسيا ، تتمثل المشكلة الاكثر إلحاحا في مجال حماية البيئة في التخفيف من الآثار المترتبة على الطارئة التي وقعت في محطة تشرنوبل للقوة النووية . وقد عانى الملايين من سكان الجمهورية من عواقب حادث تشرنوبل ، وأعلن برلمان جمهورية بييلوروسيا الجمهورية بأسرها منطقة كارثة بيئية . وكشفت التقييمات التي أجريت مؤخرا بشأن حالة البيئة في بييلوروسيا أن مناطق جديدة شاسعة قد تلوثت بالإشعاعات ، بما في ذلك عاصمة الجمهورية مينسك ، البالغ عدد سكانها نحو مليونين . وهناك حاجة الى إجراء مزيد من البحوث لتحديد المستويات الحقيقية للتلوث الإشعاعي في الجمهورية . وعلاوة على ذلك ، فإن استخدام المواد الكيميائية لتخفيض مستويات الإشعاعات قد دمر التوازن الايكولوجي وزاد من خطورة المشاكل البيئية التقليدية .

٧٠ - وأضاف قائلا إنه أثناء المناقشة التي دارت مؤخرا في اللجنة السياسية الخاصة بشأن آثار الإشعاع الذري ، أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الآثار الطويلة الاجل للإشعاع على البيئة العالمية . وقال إن اللجنة السياسية الخاصة جددت ولاية لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بالآثار المترتبة على الإشعاع الذري ، وطُلب من اللجنة العلمية أن تواصل أعمالها بشأن تقريرها حول الآثار المترتبة على الإشعاع الذري . وينبغي استخدام نتائج هذا التقرير في كل من الأعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر نفسه . وجمهورية بييلوروسيا مقتنعة بأنه ينبغي أن تطبق أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٤ على المناطق التي تدهورت بيئتها تدهورا خطيرا بفعل التلوث الإشعاعي . وأعرب عن استعداد وفده للتعاون في هذا الميدان مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ، والهيئات والوكالات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة .

٧١ - السيد رازالي (ماليزيا): قال إن نجاح حصيلة مؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية سيتوقف الى حد كبير جدا على التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ ، الذي بدونه سيكون المؤتمر مجرد مناسبة سياسية واحتفالية .

٧٢ - وأضاف قائلا إنه مع اقتراب العالم من القرن الحادي والعشرين ، برز إدراك مفاجئ بأن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، ولاسيما في البلدان المتقدمة النمو ، غير قابلة للاستمرار . وإنه سيلزم إجراء تغييرات وعمليات إعادة تكيف في الاخلاقيات الاجتماعية ، والتعاون الدولي ، والاقتصادات والتجارة العالمية ويقتضي الحال أن تدار البيئة العالمية على نحو سليم من أجل الإبقاء على الحياة . وستحتاج الاستراتيجيات والاجراءات الرامية الى تحقيق هذه الاغراض الى التزام وتعاون المجتمع الدولي وجميع الحكومات .

٧٣ - ومضى يقول إن مجالات القلق البيئي تتضمن إزالة الاحراج على نطاق واسع والانماط غير السليمة لاستغلال الاراضي : والتصحر ؛ وتلوث المياه والهواء ؛ واستنفاد طبقة الاوزون وظاهرة الدفيئة ، والاستهلاك المبدد للطاقة والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية . ويزداد وضوح تأثيرات هذا الإفراط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتلحق الامطار الحمضية أضرارا جسيمة بالاحراج المدارية ، وتتآكل طبقة الاوزون كل سنة ، وهناك تنبؤ بحدوث احترار عالمي بما يمكن أن يترتب عليه من ارتفاع مستوى سطح البحر الذي من شأنه أن يهدد الكثير من البلدان الواطئة . وسيكون لتغير المناخ العالمي آثار خطيرة على انتاجية الارض والبحر .

٧٤ - وأضاف قائلا إن القلق العالمي بشأن البيئة قد استرعى الانتباه الدولي بدرجة كبيرة الى ادارة الاحراج على نحو متواصل . وفي حين أنه من الحقيقي أن إزالة الاحراج أسهمت في تدهور البيئة العالمية ، كان هناك تركيز مفرط على الاحراج المطيرة المدارية ولم يول اهتمام كاف الى إزالة الاحراج في البلدان المعتدلة . وهناك أيضا ميل الى تغشية قضية البيئة بالمشاعر القوية والافتقار الى الفهم السليم للقضايا ، وينطوي الامر أيضا على مصالح ذاتية . وفي مواجهة الضغوط القوية التي تمارسها هذه الجماعات ، يضع عدد من البلدان المتقدمة النمو سياسات وقوانين ضارة بالاخشاب المدارية ، وهي سياسات وقوانين تعسفية وتمييزية ومنافية لاحكام الغات ، وروح جولة أوروغواي والاتفاق الدولي للاخشاب المدارية . كما أنها سلبية ، من حيث أن توسيع باب الوصول الى الاسواق من شأنه أن يشجع البلدان المنتجة الى الاحتفاظ بأخشابها للحصول على فوائد في الاجل الاطول .

(السيد رازالي ، ماليزيا)

٧٥ - وواصل كلمته قائلا إن ماليزيا تعي تماما الحاجة الى الادارة الفعالة للاحراج من أجل توريد الاخشاب ؛ وتعزيز الاستقرار البيئي ؛ وتوفير محميات للحيوانات البرية ؛ ولتكون بمثابة مستودع للموارد الجينية . وينعكس وعيها بذلك في القرار بعدم البدء في مشروع سد باكون في ساراواك الذي ، بالرغم من أنه سيفي بأكثر مما يحتاج إليه البلد من الطاقة ، سيغرق مناطق شاسعة من أحراج الاراضي الواطئة . وقد اعتمدت ماليزيا ممارسات للادارة السليمة بيئيا للاحراج ، على نحو ما يؤكده التقرير الذي أعدته مؤخرا المنظمة الدولية للاخشاب المدارية بشأن الحراجة في ساراواك .

٧٦ - وتابع كلمته قائلا إن البلدان الاسيوية قد اتفقت ، في اجتماع الوزراء الاسيويين للزراعة والحراجة الذي عقد مؤخرا ، على الإسهام في إعداد تقرير بشأن الحراجة ، بناء على طلب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وشدد الوزراء على أنه ينبغي ألا يبرم أي صك دولي بشأن الحراجة دون مراعاة تأثيره على البلدان النامية .

٧٧ - واسترسل قائلا إن الحراجة والانشطة الاخرى المتصلة باستغلال الاراضي تتسبب في ٩ في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة ، بينما يقدر أن البلدان المتقدمة النمو تسهم بحوالي ٧٥ في المائة في ظاهرة الدفيئة . وبالرغم من الحاجة الى صك قانوني من أجل منع حدوث احترار عالمي ، فهناك حاجة للنظر في اتفاقية بشأن رصد وتخفيض ثاني أكسيد الكربون أكثر إلحاحا من الحاجة الى اتفاقية بشأن الحراجة .

٧٨ - ومضى يقول إن للمنظمة الدولية للاخشاب المدارية دورا مهما جدا في إدارة وتنمية الموارد الحراجية المدارية على نحو قابل للاستمرار ، ومن ثم ينبغي أن ينظر في توسيع نطاق دورها ومسؤولياتها بحيث يشمل أيضا جميع الاحراج الشمالية والمعتدلة . ولا ينبغي التعجل في إبرام أية صكوك ملزمة قانونيا مثل اتفاقية الاحراج العالمية المقترحة دون أن تؤخذ في الاعتبار عواقبها على البلدان النامية . وتعرب ماليزيا عن قلقها إزاء فحوى ومعدل سرعة المناقشات بشأن القضايا البيئية في المحافل المختلفة خارج إطار عملية التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ففي أكثر الاحيان يكون الاستعجال في صياغة صكوك قانونية نتيجة لضغط سياسي محلي أكثر منه محاولة لمعالجة القضية الحقيقية . وينبغي أن تظل العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المحفل الوحيد المعني بالقضايا البيئية .

(السيد رازالي ، ماليزيا)

٧٩ - وأردف قائلا إن على البلدان المدارية النامية التزاما معنويا باحتجاز مساحات واسعة من الاراضي لحفظ التنوع البيولوجي . ومع ذلك ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي استغلت مناطق شاسعة من غاباتها الطبيعية من أجل التنمية الصناعية ، أن تسلم أيضا بأن عليها التزاما معنويا تجاه تلك البلدان النامية ، لتعويضها عن كلفة الفرص البديلة للاراضي المفردة دوما لاغراض الحفظ . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أيضا أن تشتمل الجهود الرامية الى حفظ التنوع البيولوجي على النظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية التي نوقشت في جولة أوروغواي وفي منظمات أخرى مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية . ويساور ماليزيا القلق بوجه خاص بشأن إمكانية البراءات الدولية التي يمكن أن تستخدم بصورة متزايدة لتأمين احتكار الموارد الجينية . وقد فتحت التكنولوجيا الحيوية الحديثة مجالا جديدا واسعا لاستغلال الموارد الجينية ، ولكن البلدان النامية تفتقر الى الخبرة والمعدات للاستفادة من ذلك . ونتيجة لهذا ، اتجهت التكنولوجيا الحيوية نحو التركيز على احتياجات البلدان الصناعية ، وبوجه خاص نحو الحد من اعتمادها على المواد الخام المستوردة من البلدان النامية . وقد آن الاوان لاستحداث تكنولوجيا حيوية جديدة تراعى فيها احتياجات الزراعة الضيقة النطاق في البلدان النامية . وهناك خطورة تتمثل في إمكانية أن تستغل الشركات والمؤسسات في البلدان الصناعية التنوع البيولوجي في البلدان النامية كمورد مجان ، وأن تقوم بتسجيل براءات لنواتج البحوث وأن تبيعها للبلدان النامية بأسعار مفرطة الارتفاع . وينبغي أن يتوقف ذلك ، وينبغي إنشاء آليات للتعاون الفعال مع تبادل للفوائد بين البلدان المتقدمة النمو الغنية في التكنولوجيا والبلدان النامية الغنية في الموارد الجينية .

٨٠ - وقال في ختام كلمته أن ماليزيا ترحب بالتسليم المتزايد بما لانتاركتيكا من تأثير على البيئة والنظم الايكولوجية العالمية وتحث المجتمع الدولي على مواصلة جهودها لحظر التنقيب واستخراج المعادن في انتاركتيكا وحولها ولضمان أن تستخدم جميع هذه الانشطة حصرا لاغراض البحوث العلمية السلمية . وسيكون إنشاء انتاركتيكا كمحمية طبيعية أو متنزه عالمي هو أفضل ضمان ضد الانشطة البشرية المؤذية في المنطقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥